

في بلاغ لوزارة الثقافة والاتصال - قطاع الإتصال حول مؤشر حرية الأنترنت: تقرير منظمة «فريدوم هاوس» لا يتماشى مع المؤشرات الإيجابية المسجلة من طرف المغرب

يشكل فرصة حقيقية لإفريقيا عمل المغرب والجزائر سوية للخروج من حالة الجمود

أكد مدير مركز التفكير الإفريقي «تمبكتو إنستيتوت»، السنغالي باكاري سامب، أن اليد الممدودة من المغرب للجزائر للخروج من حالة الجمود في قضية الصحراء المغربية يتيح فرصة حقيقية لإفريقيا.

وقال سامب في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، تعليقا على الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك مساء أمس الثلاثاء للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الـ 43 للمسيرة الخضراء، إن «عمل المغرب والجزائر سوية للخروج من حالة الجمود يشكل فرصة حقيقية بالنسبة لإفريقيا التي تمر بازمنة تتطلب تعبئة جميع الطاقات».

وحسب سامب، فإن الآلية السياسية المشتركة للحوار والتشاور المقترحة من طرف جلالة الملك يمكن أن تشكل «فرصة أخرى للوحدة الإفريقية» التي تشكل إشغالا ثابتا للمملكة التي اضطلعت فيها بدور تاريخي عبر مجموعة الدار البيضاء الشهيرة.

واعتبر مدير الباحث أن دعوة جلالة الملك نابعة من إرادة حقيقية لسلام الشجعان، وتتماشى مع روح انفتاح بلد يكرس ريادة لا جدال فيها على مستوى الملفات الدبلوماسية الكبرى بالقارة.

وقال إنه في السياق الحالي لأزمة الساحل ومناطق أخرى، فإن إفريقيا برمتها ستكون رابحة من هذا التنسيق عبر الاستفادة من تأثير الجزائر وريادة وحيوية الدبلوماسية المغربية تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، مؤكدا أن قارتنا في حاجة للتوحد أكثر منها إلى الانقسامات التي تشتت جهود التنمية».

وخلص سامب للقول إن «هذه الدعوة تندرج في إطار استمرارية وثبات جهود المغرب لفائدة السلم والتنمية بالقارة وفق روح شراكة جنوب-جنوب مدعومة، إنها تعطي الأمل بنهضة مغرب عربي متوجه نحو المستقبل بوعي تام بالروابط غير المنفصمة مع



أكدت وزارة الثقافة والاتصال - قطاع الاتصال أن التقرير الصادر عن منظمة «فريدوم هاوس» حديثا عن مؤشر حرية الأنترنت، الذي صنف المغرب في الرتبة الثانية عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا يتماشى مع المؤشرات الإيجابية لحرية الصحافة والإعلام الرقمي المسجلة بالمغرب، ويتجاهل التزام المملكة بالمعايير الدولية في مجال حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام الرقمي.

وذكر بلاغ تضمن جوابا للوزارة على المعطيات المتضمنة في هذا التقرير، الذي منح المغرب المرتبة 33 عالميا بمعدل 45 نقطة من حيث مؤشر حرية الأنترنت، «صنف المغرب في المستوى الثاني أي في خانة الدول الحرة جزئيا مستعرضا بعض المعطيات غير الدقيقة وغير الموضوعية»، علما أن التقرير قسم الدول إلى ثلاث فئات، شملت الأولى الدول التي تتمتع بحرية الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتهم الثانية الدول التي تتمتع بحرية الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتهم الثالثة الدول غير الحرة على مستوى ولوج الأنترنت.

المخصص للصحافة الإلكترونية. وأضاف المصدر ذاته أن المغرب يشهد تنوعا في بنيت الملكية لوسائل الإعلام وحرية تامة في إصدار الصحف الرقمية ولم تسجل هذه السنة أي حالة منع أو مصادرة لأي وسيلة إعلامية رقمية أو التدخل من طرف السلطة الحكومية بقضي بالحد من استقلالية أو التأثير في الخط التحريري من الصحف الرقمية، كما لم يتم تسجيل أي حالة إغلاق إداري لموقع رقمي أو منع الولوج إليه. وخلص بلاغ الوزارة إلى أن «التصنيف الذي صدر عن المنظمة غير دقيق وغير موضوعي وتناقضه الحجية، ولا يستحضر المؤشرات الإيجابية لحرية الصحافة والإعلام الرقمي، والتي تمكن المغرب من التصنيف ضمن الدول التي تتمتع بحرية الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي».

الأنترنت وتعزيز الصحافة الرقمية، تم إرساء ضمانات قانونية أهمها أن حرية الصحافة الإلكترونية مكفولة ومضمونة دستوريا، ومن مؤشرات هذا التحول الإيجابي، ارتفاع عدد الصحف الرقمية التي تحمل نطاق «.ma» إذ بلغ عددها إلى حدود نهاية سنة 2017 عدد 129 موقعا مقابل 73 موقعا برسم سنة 2016، وكذا انتقال عدد الصحافيين المشتغلين في الصحافة الإلكترونية إلى 349 صحافيا برسم سنة 2017 مقابل 98 صحافيا سنة 2015. كما أشار البلاغ إلى ارتفاع نسبة النفقات المخصصة للإعلانات عبر الأنترنت، حيث أن 59 في المائة من نفقات الإعلانات خصصت للإعلانات عبر فيديو الأنترنت، إضافة إلى أنه تم خلال السنة الماضية مواصلة تكريس إدراج الصحافة الرقمية في منظومة الدعم العمومي

وفي هذا السياق، وعلى مستوى مؤشر الحرية، أوضحت الوزارة أن هذا المسار تعزز باعتقاد مدونة للصحافة والنشر بثلاث مكونات، تضم القانون المتعلق بالصحافة والنشر، والقانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، والقانون القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، الذي مكن قطاع الصحافة والإعلام من إطار قانوني متقدم مستجيب لمختلف المعايير الدولية في شأن حرية الإعلام والصحافة. وحسب البلاغ، فقد تعزز مسار ضمانات ممارسة الصحافة، أيضا، بإقرار مقتضى الحماية القضائية لسرية المصادر ضمن مقتضيات مدونة الصحافة والنشر، والاستفادة من التدابير التحفيزية العمومية المخصصة للقطاع، وفق مقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. وفي مجال حرية الولوج إلى

في منتدى دولي بمدير

إبراز التجربة المغربية في مواجهة العنف الحضري أمام المشاركين

المغرب بإسبانيا السيدة كريمة بنيغيش بعرض لوزير الداخلية الإسباني فرناندو غراندي مارلاسكا أكد من خلاله أن المدن بإمكانها أن تلعب أدوارا محورية في دعم وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة العنف والمساهمة بالتالي في تحقيق أهداف «أجندة 2030» للتنمية المستدامة. ومن جهتها قالت مانويلا كارمينا عمدة مدينة مدريد أن هذا المنتدى العالمي الذي يعرف مشاركة أزيد من 400 من عمدة المدن وممثلي الحكومات المحلية والجهوية وممثلي المنظمات غير الحكومية والهيئات والمؤسسات الدولية من 70 دولة يشكل فضاء للحوار والنقاش وتبادل التجارب والخبرات حول أنجع التصورات الكفيلة بإيجاد الحلول الملائمة والصالحة للتنفيذ لمكافحة العنف الحضري بمختلف أشكاله وتكريس التسامح والتعايش في الفضاءات الحضرية. وأضافت أن هذا المنتدى الذي ينظم بمبادرة من بلدية مدريد يشكل أيضا فرصة لتسليط الضوء على الجوانب المتعددة للعنف الفردي والجماعي والبحث عن الحلول الكفيلة برفع التحديات التي تطرحها قطاعات كالتربية والتعليم من أجل تكريس التعايش والأمن والسلام ودعت الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم إلى تبني سياسات واقعية وقابلة للتنفيذ لمكافحة العنف بجميع أشكاله وتعزيز قدرات المواطنين في مجال تكريس الأمن والسلم الاجتماعي ودعم وتعزيز قيم التسامح والسلام والتعايش وقبول الآخر باختلافاته. ويتضمن برنامج المنتدى تنظيم العديد من الجلسات واللقاءات والورشات التي ستبحث عدة قضايا ومواضيع عبر محاور منها «العنف في الوسط الرياضي» و«مدن للتعايش والسلم في أجندة 2030» للتنمية المستدامة و«العنف ضد المهاجرين» و«العنف الفردي والجماعي وغيرها».



العنف بمختلف أشكاله خاصة بالنسبة للفئات الهشة ومنها الأطفال مشيرة إلى أن قانون الشغل يحدد سن الولوج إلى سوق الشغل في 15 سنة بالإضافة إلى قوانين وإجراءات أخرى موجهة لمحاربة الهدر المدرسي وتشجيع الفتيات في العالم القروي على متابعة الدراسة. وقالت إن محاربة العنف الموجه للنساء ينطلق من دعم وتعزيز التربية والتعليم وثقافة التسامح والتعايش وتكريس الحوار والعدالة الاجتماعية. وتميزت الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية للمنتدى العالمي حول العنف الحضري والتربية من أجل التعايش والأمن والسلام التي حضرتها سفيرة

مشاريع للتنمية تستهدف تكريس وضمان الأمن الاجتماعي وتجنب العنف الحضري. وأكد أن مكافحة العنف في المناطق الحضرية تتطلب تقوية وتعزيز الوقاية عبر دعم والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للسكان وتعزيز الديمقراطية المحلية والالتزام بإجراءات ومبادرات التوعية لفائدة الفاعلين سواء في القطاع العام أو الخاص إلى جانب إشراك منظمات وهيئات المجتمع المدني. ومن جهتها أوضحت أسماء الشعبي خلال جلسة حول العنف الموجه ضد النساء والأطفال نظمت في إطار هذا المنتدى أن المغرب يمتلك ترسانة تشريعية وقانونية جد مهمة في مجال مكافحة

فعالية وشمولية خاصة منها تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن جديد ومثمر بين الأرض ورأس المال البشري والطبيعة. وشدد السفيني الذي هو رئيس الجمعية المغربية للمدن الصديقة للبيئة على أهمية مشاركة المغرب في هذا المنتدى الدولي من أجل تبادل التجارب والخبرات التي راكمتها المدن المغربية خاصة في ما يتعلق بالاستراتيجيات التي اعتمدها لمحاربة العنف الحضري بكل أشكاله خاصة العنف الموجه ضد النساء والأطفال مضيفا أن المملكة أضحت نموذجا يحتذى بالنسبة للعديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وكذا لبعض دول أمريكا اللاتينية في مجال دعم وتعزيز الأمن والسلام في المدن وإطلاق

أبرز وفد مغربي يشارك في الدورة الثانية للمنتدى العالمي حول العنف الحضري والتربية من أجل التعايش والأمن والسلام الذي تحتضنه مدريد ما بين 5 و 8 نونبر الجاري التجربة المغربية حول مواجهة هذه الآفات وكذا الإنجازات التي تحققت في هذا المجال. ويضم الوفد المغربي المشارك في هذا المنتدى الدولي الذي يبحث أنجع التصورات الكفيلة بمحاربة العنف الحضري لمختلف أشكاله وتمظهراته ودعم وتعزيز التربية والتعليم من أجل تكريس قيم ومبادئ التسامح والتعايش والسلام كلاً من حسن فاتح العامل مدير التراث بالمديرية العامة للجماعات المحلية وولي الحموشي العامل بمديرية التخطيط والتجهيز بوزارة الداخلية بالإضافة إلى عمدة مدن الشاون محمد السفيني ووجدة عمر حجيرة وطنجة محمد البشير العبدلوي إلى جانب أسماء الشعبي العمدة السابقة لمدينة الصويرة وكريمة مكبة عضوة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وأكد محمد السفيني في عرض قدمه خلال اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة الذي عقد في إطار هذا المنتدى على أهمية المنتدى العالمي الأول للمدن الوسيطة الذي احتضنته مدينة شفشاون خلال شهر يوليوز الماضي والذي شكل مناسبة لإبراز الأدوار التي تقوم بها المدن الوسيطة في دعم وتعزيز التنمية المستدامة سواء على الصعيد المحلي أو الوطني والدولي ومساهماتها في وضع وتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة. وقال إن هذا الاجتماع يشكل مناسبة لتقاسم الخطوط العريضة لإعلان شفشاون للمدن الوسيطة في العالم الذي تم اعتماده خلال المنتدى العالمي الأول لهذه المدن الذي احتضنته هذه المدينة شهر يوليوز الماضي وكذا لبحث ومناقشة الآليات الكفيلة بوضع نماذج للتنمية أكثر